

الباب الثاني

[٣١ س] في الإيجاز والاطناب

ولكونهما نسبيين لا يقيس الكلام فيهما إلا بتقديم أصل وهو أنه لا يخلو كلام عن أحد أمور ثلاثة :
إما المساواة : [وهي] أن يكون لفظ الكلام بمقدار معناه لا ناقصاً عنه بحذف للاختصار، ولا زائداً عليه بمثل الاعتراض [٣٦ ط] والتتميم والتكرار، كما قال الواصف لبعض البلغاء : كانت ألفاظه قوالب لمعانيه [١٣ ب] .
وإما التضيق : وهو أن ينقص من الكلام ما يصير به لباس لفظه أضيق من قد (١) معناه .
وإما التوسيع : وهو أن يزداد في الكلام ما يصير به على الضد مما قد ذكرناه .

والمساواة نوعان : مساواة مع الاختصار ومساواة بدونه ، فالأول : أن يتحرى البليغ في تأدية معنى كلامه أخف مما (٢) يمكن، فيحتال على الألفاظ القليلة الحروف والكثيرة المعاني ، التي يعز تحصيل مثلها على من دونه في البلاغة ، والثاني : أن يأتي بالمساواة كيفما اتفق من غير ما تحر (٤) ، ويسمى ذلك متعارف الأوساط ، وهو في باب البلاغة لا يحمد منهم ، ولا يذم . وإذا (٥) قد سمعت هذا فنقول :

الإيجاز : هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارة متعارف الأوساط ، أو مما يليق به حال المتكلم من التوسيع والانبساط .

(١) في ط : قدر . (٢) في د : مما .

(٣) في د : أو الكثيرة . (٤) س : تحرى . (٥) في د : إذ :